

جمهورية العراق

وزارة المالية

الدائرة الموازنة

القسم القطاع العام

العدد ٤٠٦ / ٣١٢٨٤

التاريخ ٢٠١٠/٦/٢٤

الى / الوزارات كافة / مكتب معالي السيد الوزير
البنك المركزي العراقي / مكتب المحافظ

م / اعداد تقديرات الموازنات التخطيطية للشركات والهيئات العامة (الدوائر الممولة ذاتياً)

بهدف الشروع باعداد مشروع الموازنات التخطيطية للشركات والهيئات العامة لسنة / ٢٠١١ ولغرض اعداد موازنتها التخطيطية في الموعد المحدد قانوناً استناداً لاحكام الفقرة (١) من القسم (٨) من قانون الادارة المالية والدين العام رقم (٩٥) لسنة / ٢٠٠٤ والمتضمنه (لكل مؤسسة عامة ان تعد موازنتها المقترحة بعد مصادقة مدرانها والوزير المختص تقدم الى وزير المالية لغرض المراجعة والمصادقة النهائية) ولكون موازنة الشركات والهيئات العامة مستقلة ولاتدرج ضمن الموازنة الفيدرالية للعراق استناداً لاحكام الفقرة (٢) من القسم (٨) من القانون المشار اليه اعلاه لذا نرجو اتخاذ مايلزم حول اعداد الموازنات التخطيطية وكالاتي:

١- اعداد الشركات والهيئات العامة البرامج والخطط السنوية لموازناتها التخطيطية من قبلها في ضوء مؤشرات السياسة المالية والانفاق العام ومتطلبات الوضع المالي الراهن والالتزام التام بتقدير النفقات بما يؤدي الى الحد من عملية تزايد الانفاق الذي لايعد مقبولاً من الناحية التخطيطية الا في الحالات التي لها علاقة بالانتاج وزيادة الانتاجية وان يتخذ مايلزم بشأن دراسة واعداد تقديرات الموازنات المذكورة مع مراعاة مايلي والسعي لتفعيل الانشطة والمهام المكلفة بها الشركات والهيئات العامة والسعي بالعمل دون الاعتماد على ما تقدمه الخزينة العامة .

اولاً- السعسي لخفض الكلف كما امكن ذلك

ثانياً- العمل على زيادة الانتاج وتحسين النوعية

ثالثاً- الاستخدام الامثل للموارد المادية والبشرية

رابعاً- العمل على رفع كفاءة الاداء بما يؤمن تحقيق اهداف الخطة السنوية للانتاج

٢- يتم دراسة واعداد تقديرات الموازنات التخطيطية من قبل اللجان المشكلة لهذا الغرض كالاتي :

- تشكيل لجنة عليا في مركز الوزارة برئاسة وكيل الوزارة ومدراء الشركات والهيئات العامة

وبإشراف الوزير المختص تتولى مناقشة تقديرات الموازنات التخطيطية للشركات والهيئات العامة (الممولة ذاتياً) التي تعدها مجالس الشركات او الهيئات العامة على مستوى كل شركة او هيئة عامة (ممولة ذاتياً) على حدة .

ب- تشكيل لجنة على مستوى كل شركة او هيئة عامة (ممولة ذاتياً) برئاسة مدير عام الشركة او الهيئة وعضوية مدير القسم المالي (الحسابات) ومدير الرقابة المالية الداخلية (التدقيق) ومدير الافراد ومسؤولي الاقسام المعنية تتولى اعداد الموازنات التخطيطية على مستوى الشركة والهيئة العامة وعلى ان يقوم قسم الرقابة الداخلية في الشركة المعنية بتدقيق تقديرات الموازنات التخطيطية لضمان سلامتها ويتم عرضها على المجلس الاداري وحسب الاصول .

٣- تزويد وزارة المالية / دائرة الموازنة بتقديرات الموازنات التخطيطية على وفق النظام المحاسبي الموحد بعد ملئ كراس الموازنة التخطيطية المرفق طياً ابتداءً من الخطط المادية والبشرية وانتهاءً بالخطة المالية (كافة الجداول والملاحق الموضحة بكراس استثمارات موازنات وحدات القطاع العام) وادراج المهام والخدمات مقابل بيان العناصر المختلفة التي ستدخل في العملية الانتاجية من حيث الكم والنوع وكذلك حسب كل عنصر .

٤- كما نرجو تزويدنا بالملك المقترح لعام /٢٠١١ للشركات والهيئات العامة وحسب الجداول المرفقة طياً .

٥- الالتزام باحكام المادة (٤١) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم/١٠ لسنة /٢٠١٠ والمادة /٢٣ من قرار مجلس الوزراء المرقم /٢٩٠ لسنة ٢٠٠٩ والمتضمنة (تقوم جميع الشركات العامة التابعة للوزارات الاتحادية باستحصال قرض لتمويل العجز في نشاطها من المصارف العراقية بعد تقديم دراسات الجدوى وعدم تمويلها من قبل الموازنة العامة الاتحادية اعتباراً من سنة /٢٠١٠ بضمنان وزارة المالية باستثناء المديریات التابعة لوزارة الكهرباء الاتحادية ذات التمويل الذاتي وشركات وزارة الزراعة الاتحادية وشركات التصنيع العسكري التي تم إلحاقهم بوزارتي الدفاع والصناعة والمعادن الاتحاديتين

راجين الاطلاع وتزويد هذه الوزارة / دائرة الموازنة بكراس اعداد تقديرات الموازنات التخطيطية لعام /٢٠١١ يكون اخر موعد لارسال الموازنات المذكورة هو يوم ٣٠ /٧ /٢٠١٠

مع التقدير

المهندس
ياقر جبر الزبيدي
وزير المالية
٢٠١٠ / ٦ /